DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.113.2024.1266
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
Volume (113) October 2024
العدد (113) أكتوبر 2024

دور قانون الدمج الفلسطيني في الحد من فقدان فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في قسم التربية الخاصة في مديريات التربية والتعليم

عبدالله هاشم خميس الطيطي
باحث درجة الدكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة البطانة، جمهورية السودان
البريد الالكتروني: teetia@hebron.edu

د. سعيد حسين عوض
جامعة القدس، فلسطين
البريد الالكتروني: shawad@staff.alquds.edu

الملخص

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى فاعلية قانون الدمج الفلسطيني في الحد من فقدان فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في قسم التربية الخاصة في مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل، وقد اتبع الباحثان المنهج الوصفي باستخدام التحليل الكمي، وقد استخدم الباحثان اذاة الاستبانة لجمع المعلومات ، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في اقسام التربية الخاصة في مديرات التربية والتعليم في الضفة الغربية والبالغ غددهم (60) وتكونت عينة الدارسة من (15) موظف ممن يعلمون في قسم التربية الخاصة في مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل، وقد اظهرت نتائج الدراسة أن متوسطات الدرجة الكلية لاستجابات عينة الدراسة على مجالات الدراسة تراوحت ما بين (3.44) لمجال معيقات تطبيق قانون الدمج الفلسطيني الخاص بالحق بالتعليم و (4.44) لمجال تفعيل اليات تطبيق قانون الدمج الفلسطيني، فيما بلغ المتوسط الكلي (4.09) أي بدرجة مرتفعة، كذلك اظهرت التنجية الكلية للمجال الاول آلية عمل قسم التربية الخاصة مع قانون الدمج بلغ (4.14) بانحراف معياري (0.21) جاء بدرجة مرتفعة ، كذلك اظهرت النتيجة الكلية للمجال الثاني **انعكاس قانون الدمج** الفلسطيني على تكافؤ الفرص في التعليم بلغ (4.36) بانحراف معياري (0.38) جاء بدرجة مرتفعة، كذلك اظهرت النتيجة الكلية للمجال الثالث مستوى معيقات تطبيق قانون الدمج الفلسطيني الخاص بالحق بالتعليم بلغ المتوسط (3.44) بانحراف معياري (0.54) جاء بدرجة متوسطة، كذلك اظهرت النتيجة الكلية للمجال الرابع مستوى تفعيل دور قسم التربية الخاصة في اليات التطبيق بلغ المتوسط الحسابي (4.44) بانحراف معياري (0.36) جاء بدرجة مرتفعة، كذلك اظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق وفقا لمتغيرات الجنس والمؤهل العلمي في حين كان هنالك فروق في متغير سنوات الخبرة لصالح ذوي الخبرة 5-10 سنوات واكثر من 10 سنوات ، كما اظهرت الدراسة وجود فروق في متغير المسمى الوظيفي لصالح مسمى رئيس القسم ، وقد اوصت الدراسة باستقطاب الخبرات المتخصصة في موضوع الدمج وارفادها في اقسام التربية الخاصة في مديرات التربية والتعليم.

الكلمات المفتاحية: قانون الدمج الفلسطيني، فرص التعليم، قسم التربية الخاصة، مديرية التربية والتعليم.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.113.2024.1266
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
Volume (113) October 2024
العدد (113) أكتوبر 2024

The Role of the Palestinian Inclusion Law in Reducing the Loss of Opportunities for the right to Education, as seen by Workers in the Special Education Departments in the Education Directorates

Abdallah H. K. Teeti
PhD Researcher, Faculty of Graduate Studies, Al-Batana University, Sudan
Email: teetia@hebron.edu

Dr. Said Hosien Awad
Al-Quds University, Palestine
Email: shawad@staff.alquds.edu

ABSTRACT

The study aimed to identify The Role of the Palestinian integration law in reducing the loss of opportunities for the right to education, as seen by workers in the special education departments in the education directorates In Hebron Governorate. The researchers followed the descriptive approach using quantitative analysis, and the used a questionnaire to collect data, The results of the study showed that the overall means score for the study sample's responses to the fields of study ranged between (3.44) for the field of obstacles to implementing the Palestinian inclusion law related to the right to education, and (4.44) for the field of activating the mechanisms for implementing the Palestinian inclusion law, while the overall means reached (4.09) a high degree, It also showed the overall result for the first field, The overall result for the first field also showed the mechanism of the special education department's work with the inclusion law. The arithmetic mean was (4.14) with a standard deviation of (0.21), which came in at a high level., The overall result for the second field also showed the impact of the Palestinian inclusion law on equal opportunities in education. The arithmetic mean was (4.36) with a standard deviation of (0.38), which was high. The standard deviation (0.36) was high. The results of the study also showed that there were no differentiations according to the variables of gender and educational qualification, while there were differentiations in the variable of years of experience in favor of those with 5-10 years of experience and more than 10 years.
The study recommended attracting specialized expertise in the subject of inclusion and supplying it to the special education departments of the directorates of education.

Keywords: Palestinian inclusion Law, Educational Opportunities, Special Education Department, Directorate of Education.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.113.2024.1266
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
Volume (113) October 2024
العدد (113) أكتوبر 2024

المبحث الأول : مدخل الى الدراسة

مقدمة :

يعتبر الاهتمام العالمي بذوي الاحتياجات الخاصة من الضروريات الملحة والتي تعمل على المساهمة قدر الامكان في تسهيل نظام حياتهم بطريقة يصبح ذوي الاعاقة شخصا مستقلا بذاته ومنتج ايضا ، ومن اجل توفير الرعاية لهم وتوفير الخدمات الصحية، ولاجتماعية والتربوية والتأهيلية اللازمة وذلك من أجل استغلال قدراتهم إلى أقصى حد ممكن وكل ذلك من اجل تحقيق الكفاية الذاتية، ولاجتماعية والمهنية .ومحاولة العمل لدمجهم في المدارس العادية وتحقيق الفائدة التي تعود على ذوي الاحتياجات الخاصة والمجتمع ككل، وقد أكدت الكثير من الدراسات على هذه النتيجة، ومن هنا سوف نحاول خلال هذه الدراسة لكشف عن التجربة الفلسطينية في فاعلية قانون الدمج الفلسطيني في توفير فرص الحق في التعليم الشامل للجميع انطلاقا من مبدأ تكافئ الفرص

يعتبر الدمج من القضايا الهامة في العصر الحالي والذي يخدم مختلف فئات التربية الخاصة كما يعد اتجاهاً تربوياً جديداً تتطلبه حاجات ذوي الاعاقة ، وذلك من خلال التطور الذي تشهده فلسطين في مجال رعاية ذوى الاعاقة بشكل عام، ويمنح الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة الفرص للحصول على حقوقهم وهو حق لجميع أفراد المجتمع في التعليم كنوع من سياسات التمكين للمتعلم ذوي الإعاقة (Jurkowski et al ,2023)

وقد أكدت وزارات التعليم على اهمية أعطاء الفرص لجميع الافراد في المجتمع وهذا ما أكدته مبادرة التربية الخاصة بناء على فلسفتها التي ترى بان جميع الأفراد ذوى الاحتياجات الخاصة قادرين على التعلم في جميع الظروف بغض النظر عن الاختلاف في خصائصهم العقلية والسلوكية فقد أقرت وزارات التعليم كنوع من الممارسات الناجحة إضافة معلم مساعد في الصف ذاته لاستيعاب التدريب لذوي الإعاقة وهذا يعد تطبيقاً تربوياً ناجحاً في اتجاه التكامل لذوي الاحتياجات الخاصة (Hrabiczy et al ,2003).

فالتوجه الحالي نحو دمج وتضمين ذوى الاحتياجات الخاصة ظهر في مناهج إعداد الطلاب المعلمين بمراحل التعليم الجامعي بالمرحلة الجامعية الأولى حيث أن المؤسسات الداخلية والمدارس النهارية الخاصة التي كانت تمثل الأوضاع المألوفة لتعليم وتدريب ذوى الاحتياجات الخاصة لم تعد تحظى بالقبول (Zelenka, 2023) ،

على اعتبار أن جميع الناس يتساوون في الحقوق كفلسفة مبينة على قناعة بضرورة توفير الدمج لذوى الاحتياجات الخاصة بحيث تتاح لهم الفرص ليشاركوا مشاركة كاملة في كل أنشطة المجتمع المدرسي؛ حيث يشير برادلي وآخرون (2000) إلى أنه قبل البدء في تطبيق برامج دمج الطلبة ذوى الاحتياجات الخاصة مع الطلبة العاديين في المدارس العامة يفترض أن يكون هناك قانون يحمى ذلك التوجه ويحدد آليات التنفيذ فيما يتعلق بنوعية الخدمات المقدمة لهؤلاء الطلبة وعددهم ونوعية ودرجة الإعاقات المسموح بدمجها، ونوعية الأشخاص القائمين على تطبيق برامج الدمج، والمناهج التي يفترض أن تطبق في مدارس الدمج، وغيرها من المحددات اللازمة لسير عملية التنفيذ والمتابعة بشكل واضح ؛ وأن تجاهل سياسات التدريب للمعلم قد يجعل اتجاه المعلم نحو ذوي الاحتياجات الخاصة سلبياً وقد ينجم عنها صعوبة في شعور المتعلم ذوي الاحتياجات الخاصة بالتماسك الاجتماعي داخل الصف الدراسي (موسى وجريش ،2023).

وقد أكدت دراسة (Mirici et al ,2023) ضرورة توضيح أهداف سياسة الدمج لجميع أعضاء المجتمع التربوي؛ بسبب جهل المعلم في المراحل الالزامية للتعليم لا بد من سن التشريعات دون الأخذ في الاعتبار وضع المعلم يجعله في اتجاه لرفض تنفيذها أو يحدث التنافر الوجداني واعتبار تلك القرارات بمثابة إعاقة لعمله، ويجعل اتجاهه عدائيا نحو ذوي الاحتياجات الخاصة وهذا ما أوصت به الوكالة الأوروبية للتنمية لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة (2003) على ضرورة وجود إطار عمل للقانون والسياسة يدعم عملية دمج ذوى الاحتياجات الخاصة فيجب أن تنص التشريعات التعليمية داخل الدول بوضوح على هدف التضمين، ويجب أن يؤدي التشريع إلى توفير الخدمات التي تعزز التطورات والعمليات التي تعمل من أجل الدمج، ويجب أن يكون هناك إطار قانوني موحد يغطي جميع قطاعات التعليم الإلزامي، وأن يكون لدى الحكومات بيان واضح ومعلن عنه يضم سياسة التعليم الجامع وتنفيذ التعليم الشامل.

وعلى الصعيد الفلسطيني بدأت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بتنفيذ عدة مشاريع لتطوير المدارس القائمة وبناء مدارس جديدة، حيث تبنت الوزارة عدة برامج تطويرية من بينها مشروع التعليم الجامع سنة (1996)، الذي انبثقت فكرته بعد عقد المؤتمر الدولي في سلامنكا في إسبانيا عام (1994)، وانطلاقاً من المبادئ العامة للتعليم الفلسطيني يعتبر التعليم وتكافؤ الفرص من أولوياتها، فأولت الوزارة اهتماماً كبيرًا بهذه الفئة، فأنشأت قسماً خاصاً ثم دائرة التربية الخاصة لتعتني بفئة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة ودمجهم في النظام التعليمي

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.113.2024.1266
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
Volume (113) October 2024
العدد (113) أكتوبر 2024

العام وتقديم الدعم النفسي والأكاديمي والاجتماعي وتوفير البيئة التربوية المناسبة لهم(وزارة التربية والتعليم الفلسطينية،2011).

مشكلة الدراسة:

بعد قانون الدمج الفلسطيني لذوي الاحتياجات الخاصة رقم (4) المادة (5) لسنة 1999 بشأن قبول التلاميذ ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم العام التي قامت به وزارة التربية والتعليم والذي ينص على (الدولة تقديم التأهيل بأشكاله المختلفة للمعوق وفق ما تفتضيه طبيعة إعاقته)، وهو قراراً إنسانياً يستحق المساندة، كما أنه يؤكد على أن حق هؤلاء التلاميذ في أن يتعلموا في البيئة المماثلة لأقرانهم من غير ذوي الاعاقة .وفق ما تسمح به قدراتهم في المدارس القريبة لاماكن سكناهم ، كما أن الدراسة الحالية جاءت تأييداً لآراء (lacono et al., 2021; Mirici et al. 2023) الذين يؤكدون إعطاء ذوي الاحتياجات الخاصة المعارف والمهارات التي يحتاجونها والتي تمكنهم من العيش باستقلالية دون الاعتماد على الاخرين ، حيث تعتبر الدراسة الحالية تتماشى مع التوجهات المحلية والدولية في توفير التعليم لكافة الفئات المهمشة خصوصا في الظروف الطارئة مثل الحروب والأزمات التي تحتاج العالم اليوم من اجل تحقيق مبدأ تكافئ الفرص للجميع، لذا جاءت هذه الدراسة في الاجابة عن التساؤل الرئيس التالي :

ما مدى فاعلية قانون الدمج الفلسطيني في الحد من فقدان فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في مديرات التربية والتعليم ؟

وقد انبثق على السؤال الرئيس الاسئلة الفرعية التالية :

1. ما مستوى آلية عمل قسم التربية الخاصة كما يراها العاملون في مديرات التربية والتعليم ؟
2. ما مدى انعكاس قانون الدمج الفلسطيني على تكافؤ الفرص في التعليم كما يراها العاملون في مديرات التربية والتعليم ؟
3. ما مستوى معيقات تطبيق قانون الدمج الفلسطيني في الحد من **فقدان** فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في مديرات التربية والتعليم ؟
4. ما درجة تفعيل اليات تطبيق قانون الدمج الفلسطيني في الحد من **فقدان** فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في مديرات التربية والتعليم ؟
5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول مدى فاعلية قانون الدمج الفلسطيني في الحد من **فقدان** فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في مديرات التربية والتعليم وفقا لمتغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي).

أهداف الدراسة :

1. التعرف على فاعلية قانون الدمج الفلسطيني في الحد من **فقدان** فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في مديرات التربية والتعليم .
2. التعرف على انعكاس قانون الدمج الفلسطيني على تكافؤ الفرص في التعليم كما يراها العاملون في مديرات التربية والتعليم .
3. التعرف على معيقات تطبيق قانون الدمج الفلسطيني في الحد من **فقدان** فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في مديرات التربية والتعليم .
4. التعرف على دور قسم التربية الخاصة في تفعيل اليات تطبيق قانون الدمج الفلسطيني في الحد من **فقدان** فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في مديرات التربية والتعليم .
5. معرفة الفروق حول مدى فاعلية قانون الدمج الفلسطيني في الحد من **فقدان** فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في مديرات التربية والتعليم وفقا لمتغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي).

فرضيات الدراسة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول مدى فاعلية قانون الدمج الفلسطيني في الحد من **فقدان** فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في مديرات التربية والتعليم وفقا لمتغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي).

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.113.2024.1266
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
Volume (113) October 2024
العدد (113) أكتوبر 2024

محددات الدراسة :تقتصر هذه الدراسة على المحددات التالية :

- **محدد مكاني** :اجريت هذه الدراسة في أقسام التربية الخاصة في مديرات التربية والتعليم في محافظة الخليل (جنوب ، وسط ، وشمال الخليل ويطا) .
- **محدد زماني** : يقتصر هذا البحث على جميع العاملين في أقسام التربية الخاصة في مديرات التربية والتعليم في محافظة الخليل .
- **محدد مفاهيمي** : المفاهيم والمصطلحات الواردة في هذه الدراسة .
- **محدد اجرائي** : أداة الدراسة التي تم استخدامها وهي عبارة عن استبانة خاصة من أجل التعّرف على مدى فاعلية قانون الدمج الفلسطيني في الحد من **فقدان** فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في مديرات التربية والتعليم وهي من اعداد الباحثين.

المبحث الثاني : الاطار النظري والدراسات السابقة

مفهوم الدمج Mainstreaming: إن مفهوم الدمج بحد ذاته لا يقتصر على إقناع أفراد المجتمع المدرسي بقبول الطلبة ذوي الإعاقة ليشاركوهم المكان فقط، بل يتعدى ذلك إلى مرحلة المدرسة العادية وأصحاب القرار التعليمي؛ لإعادة تنظيم المجتمع المدرسي، بحيث لا يعود الطالب ذو الإعاقة هو المشكلة والعقبة الحقيقية للنزاع التعليمي القائم، بل تعدت صلاحية المناهج الدراسية، ومستوى كفاءات المعلمين هي جوهر الخلاف، والنقطة الرئيسة التي يجب أن تدور حولها التساؤلات في حال تعثر الطلاب ذوي الإعاقة في المدارس العادية.(الخشرمي،2000)، ويمكن تحديد مفهوم الدمج من خلال التعريفات التي قدمها العديد من المختصين في هذا المجال وذلك على النحو الآتي:

يعرف الدمج على أنه "مشاركة الطلبة ذوي الحاجات الخاصة في العملية التربوية العامة، ويُعَّد هؤلاء الطلبة مدمجين إذا أتيحت لهم لفرصة لقضاء وقت من اليوم الدراسي مع الطلبة غير المعوقين" (الخطيب، 2004) ويعرفه(الشخص، 2006) أيضا بأنه "هو تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة(المعوقين) في المدارس العادية مع أقرانهم العاديين وإعدادهم للعمل في المجتمع مع العاديين".

والدمج مفهوم يفيد في خدمة الاطفال المعاقين داخل البرنامج الدراسي العادي مع تزويدهم بالعاملين المتخصصين والخدمات المساعدة بدلا من وضع هؤلاء الأطفال في فصول خاصة مستقلة بهم. (عبد الحي، 2002).

أشكال الدمج: تختلف أشكال إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة من بلد إلى آخر حسب إمكانات كل منها، وحسب نوع الإعاقة ودرجتها، بحيث يمتد من مجرد وضع المعوقين في فصل خاص ملحق بالمدرسة العادية إلى إدماجهم إدماجاً كاملاً في الفصل الدراسي العادي مع إمدادهم بما يلزم من خدمات.

التصنيف بحسب فترة الدمج: ويعتمد هذا التصنيف على الفترة التي يقضيها الطفل ذو الاحتياجات الخاصة مع أقرانه العاديين، وهناك شكلان لهذا التصنيف منتشران في كثير من نظم التربية الخاصة في العالم هما:

-الدمج الجزئي: ويتضمن التحاق الطلاب ذوي الاحتياجات بفصل خاص داخل المدرسة العادية حيث يندمجون مع أقرانهم العاديين ويتلقون تعليمهم معاً بحصص معينة في اليوم الدراسي الواحد، ويكون ذلك بالاتفاق بين مدرس التربية الخاصة في فصل الدمج ومدرس الفصل العادي، وحين انتهاء الحصة يعود الطلاب إلى فصل الدمج لمتابعة دروسهم (شاش، 2009)، مع تلقي بعض التدريبات المساعدة والمهارات الاجتماعية في غرفة المصادر والتي توجد بالمدرسة لخدمة هؤلاء الطلاب. (شنبور، 2013).

-الدمج الكلي (الدمج الشامل): يقصد به دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية في نفس الفصول العادية مع الطلاب العاديين على أن تبذل الجهود لضمان حصول الطفل والمعلم على مساندة مهنية رفيعة المستوى من قبل معلمين متخصصين (عبدات، 2010) ، مع الاهتمام بتأهيل هؤلاء الأطفال قبل عملية الدمج مع الأطفال العاديين دمجا زمنيا وتعليميا واجتماعيا حسب حاجة كل طالب، ويشترط فيها وضوح المسؤولية لدى الجهاز الإداري والتعليمي والفني في التعليم العام والتربية الخاصة (شاش،2009).

التصنيف بحسب الأنشطة والممارسات: ويصنف إلى عدة أشكال:

الدمج المكاني: وفيه يتم إلحاق الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بفصل خاص في المدرسة العادية، حيث يتلقون الخدمات التربوية والتعليمية الخاصة بهم في ذلك الفصل، مع إتاحة الفرصة لاندماجهم مع أقرانهم العاديين في الأنشطة غير المنهجية وفي الحفلات التي تقيمها المدرسة. (شاش، 2009).

الدمج الأكاديمي التربوي: يقصد به دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة مع الأطفال العاديين في الصفوف الدراسية طوال الوقت، حيث يتلقى هؤلاء الأطفال برامج تعليمية مشتركة مع الطلاب العاديين ويدرسون المناهج

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.113.2024.1266
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
Volume (113) October 2024
العدد (113) أكتوبر 2024

الدراسية نفسها، ويشترط في مثل هذا النوع توفر الظروف والعوامل التي تساعد على إنجاحه، ومنها تقبلا لأطفال العاديين للأطفال غير العاديين في الصف العادي، وتوفير معلمة التربية الخاصة التي تعمل جنبا إلى جنب مع المعلمة العادية في الصف العادي، وذلك بهدف توفير الطرق التي تعمل على إيصال المفاهيم العلمية إلى الأطفال غير العاديين. (شنبور، 2013).

الدمج الاجتماعي: ويعني مشاركة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة للأطفال الأسوياء في الخدمات والتسهيلات والأنشطة الرياضية والاجتماعية وغيرها مما يمارس في المدرسة بما يؤدي إلى زيادة فرص التفاعل الاجتماعي بينهم (عبدات، 2010)، كما يتضمن دمج الأطفال ذوي الاحتياجات مع الأطفال العاديين في مجال السكن والعمل، يُطلق على هذا النوع الدمج الوظيفي حيث يهدف إلى توفير الفرص المناسبة للتفاعل الاجتماعي والحياة الاجتماعية الطبيعية بين الأطفال العاديين وغير العاديين. (منصور، وعواد، 2012)

الدمج المجتمعي: ويتضمن إعطاء الفرص لذوي الاحتياجات الخاصة للاندماج في مختلف أنشطة المجتمع وفعالياته ، وتسهيل مهمتهم في أن يكونوا أعضاء فاعلين ومنجزين، ويكفل لهم حق العمل باستقلالية وحرية التنقل والحركة والتمتع بكل ما هو متاح في المجتمع من خدمات ترويحية واجتماعية، بالإضافة إلى الفعاليات الاقتصادية والوظيفية، وأن يتعلم قوانين وأنظمة العمل في المهن المختلفة والحياة خارج إطار المدرسة أو المؤسسة التي يتعلم أو يتواجد فيها بصورة دائمة ومستمرة. (القمش، 2011).

متطلبات عملية الدمج: إن من أهم متطلبات عملية الدمج التهيئة الطلابية للطلاب العاديين لاستقبال برامج الدمج، وبتغيير نظرتهم السلبية تجاه أقرانهم من ذوى الاحتياجات الخاصة، باستخدام أحد أساليب تعديل الاتجاهات: كالتدريب، والمحاضرات، والكتب، والأفلام المعدة لذلك، ولا ننسى دور المعلم المهم في عملية الدمج بتدريبه على استراتيجيات جديدة للتدريس حتى تتناسب مع قدرات التلاميذ ذوى الاحتياجات الخاصة؛ وذلك لأن قدرات الطلاب العاديين ليست بالطبع مثل قدرات التلاميذ ذوى الاحتياجات الخاصة، كما لا ننسى المناهج الدراسية وَّالبرامج التربوية المناسبة، وتوفير التكنولوجيا؛ لجعل التدريس أكثر سهولة ويسر لموائمة محتوى مجالات الدراسة لطلاب الدمج التربوي، وإعداد المعلمين فمعلم الدمج يجب أن يكون له علاقة خاصة بينة وبين طلابه من الفئتين، ولا ننسى إعداد مدارس الدمج بحيث تقوم على أساس المساواة وضمان التعليم الجيد، وأن يتناسب هذا الإعداد مع احتياجات كل طالب وليس لفئة على حساب فئة أخرى بحيث يتوفر فيها الجانب المعرفي والاجتماعي. (هارون، 2000:الوقفي،2004:سيسالم،2001).

مفهوم ذوي الاحتياجات الخاصة: تُعرفُ الاحتياجات الخاصّة (Special Needs) بأنّها: مجموعةٍ من المظاهر التي تظهرُ على الأطفالِ في أعمارٍ مُبكّرة، أو قد يتأخرُ ظهورها حتّى عُمرٍ مُتأخّر، تجعلهم يُواجهون صعوباتٍ في مجالاتٍ مُتعدّدة، وخاصةً المجال الاجتماعيّ، والمجال التعليميّ. ومِنَ التّعريفات الأُخرى لمفهومِ الاحتياجات الخاصّة أنّها ظهورُ صعوباتٍ في التعلّم والتعرّف على الحاجات الأساسيّة للإنسان، وإدراك المعارف الأوليّة المَرتبطة بالفهم، والانتباه، والكلام، والقدرة على تكوين بعض الجُمل الطّويلة، وعدم التّركيز، وغيرها من العوامل الأُخرى التي تدلُّ على أنّ الطّفل من ذوي الاحتياجات الخاصّة، ويحتاجُ إلى وجودِ رعايةٍ مُناسبةٍ له؛ حتّى يتمكّنَ من العودة إلى الحياة الطبيعيّة، ما لم تكن الحاجة الخاصّة به ذات أسبابٍ عقليّة أو جسديّة. (Encyclopedia Britannica ,2016)

أنواع ذوي الاحتياجات الخاصة: توجدُ أربع فئاتٍ رئيسة تُصنّفُ الاحتياجات الخاصة بناءً عليها، وهي: (Aspire People,2016)

1-الاحتياجات الخاصة الاجتماعيّة، والسلوكيّة، والعاطفيّة، ومن أهمها: مرض التوحّد. الاضطراب السلوكيّ العاطفيّ. اضطراب العناد الشّديد. اضطراب فرط النّشاط والحركة. نوبات الغضب. اضطراب الوسواس القهريّ.

2-الاحتياجات الخاصة التعليميّة والإدراكيّة، ومن أهمها: صعوبات التعلم المحدودة، مثل: صعوبة القراءة، والكتابة، أو عدم القدرة على فهمِ العمليّات الحسابيّة البسيطة.

3-صعوبات التعلّم المُعتدِلة (المُتوسّطة)، مثل: التأخّر في معرفة اللّغة، والتي تشملُ عدم القدرة على القراءة، أو الكتابة، أو الكلام.

4-صعوبات التعلّم الشّديدة، مثل: الاضطرابات الخاصّة الفكريّة، أو النفسيّة، والتي ينتجُ عنها صعوبةٌ في التّواصل مع الآخرين، وتشتّتٌ في الانتباه.

5-صعوبات التعلّم الجسديّة، مثل: الإعاقات الجسديّة التي يصعبُ علاجها.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.113.2024.1266
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
Volume (113) October 2024
العدد (113) أكتوبر 2024

6-الاحتياجات الخاصّة التواصليّة والتفاعليّة، ومن أهمّها: الصّعوبة المُطلَقة في النّطق أو الاستماع. اضطراب طيف التوحّد.
7-الاحتياجات الخاصّة الجسديّة، ومن أهمها: انعدام البصر، وضعف أو غياب السّمع، والإعاقة الجسميّة الكُليّة، مثل: شلل الأطفال.
يتضح مما سبق أن دمج المعاقين عقلياً يتخذ في مجمله شكلين إثنين الدمج الكلي أو ما يطلق عليه الدمج الشامل والذي بمقتضاه يوضع المعاق عقلياً فيه مع قرينه العادي بذات المدرسة وذات الفصل يتلقى نفس الخدمات التعليمية، وهناك الشكل الآخر يتمثل في الدمج الجزئي ويكون فيه المعاق عقلياً بفصول ملحقة بمدارس التعليم العام ويمكن أن يكون دمجهم في حدود ضيقة تتمثل في بعض حصص الأنشطة الرياضية والفنية.

التزامات السياسة

تنفيذ الالتزامات الدولية والوطنية

العمل التعاوني لتحقيق التزامات فلسطين تجاه واجباتها الدولية (التعليم للجميع، وأهداف التنمية المستدامة لما بعد سنة 2015، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرها وتحقيق سياساتنا والتزاماتنا التعليمية الوطنية، وتعتبر وزارة التربية والتعليم العالي نفسها جزءاً من الحركة التعليمية العالمية، وهي تسعى لاعتماد الاتجاهات والأساليب التعليمية العصرية السائدة على مستوى العالم التي تصادق عليها منظمات الأمم المتحدة وتنص عليها الاتفاقيات الدولية، ويتضمن ذلك تبني منهجيات تعليمية صديقة للطفل وجامعة.
كما لا زالت تعمل الوزارة مع جميع الأطراف المعنية ذات الصلة لتجاوز الفجوات في الإطار القانوني الوطني المتعلق بالالتزام بتطوير نظام للتعليم الجامع و تنسق الوزارة وتتعاون مع الوزارات الأخرى ذات العلاقة (الصحة والشؤون الاجتماعية، والعمل، والثقافة، والمواصلات، والاتصالات والتخطيط والمالية لضمان أن تكون الجهود لبناء نظام تعليمي جامع وصديق للطفل شمولية ومتعددة القطاعات ـ اضافة الى التتعاون مع الأطراف المعنية الرئيسة في حقل التعليم (بما يشمل الأونروا، ومؤسسات القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني باتجاه تأسيس رؤية مشتركة ومنهجيات وشراكات عملية لتصميم مبادرات التعليم الجامع والصديق للطفل وتطوير هذه المبادرات وتطبيقها، وتعمل اللجنة الفنية للتعليم الجامع تقديم الدعم الفني فيما يتعلق بسياسة التعليم الجامع، والتنسيق والتعاون مع الشركاء الخارجيين لتعزيز أدوارهم ومساهماتهم في تنفيذ التعليم الجامع (وزارة التربية والتعليم،2015).

الدراسات السابقة

هدفت دراسة (نوراة وبادي، 2023) الى الكشف عن التجربة الجزائرية في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المؤسسات التربوية (الأقسام المدمجة أنموذجا) واتبعت الدراسة المنهج المسحي وقد تكونت عينة الدراسة من 10 افراد القائمين على الاقسام المدمجة في ولاية الجزائر وقد استمعت الدراسة اداة المقابلة لجميع البيانات واظهرت نتائج الدراسة الى ان مشروع دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية الاثر الايجابي على كل المستويات (النفسي والعقلي والاجتماعي)بالنسبة للأطفال المدمجين، وكذا لأسرتهم، وللمجتمع. ورغم نجاح مشروع دمج الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر الا انه مازال يحتاج الى مزيد من الجهود .
هدفت دراسة (جريش وحسين،2023) إلى تقصي آراء معلمي مدارس الدمج فى قرار دمج ذوى الإحتياجات الخاصة بمدارس التعليم العام رقم (252) لسنة (2017). واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ومنهج المسح الاجتماعي لمناسبته لهدف الدراسة، أعدت الدراسة استبيان للتعرف على آراء معلمي الدمج في قرار دمج ذوي الاحتياجات الخاصة بشأن قبول التلاميذ ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم العام؛ طبقت الدراسة على عينة تكونت من (100) معلم ومعلمة متخصص وغير متخصص تربية خاصة بمدارس الدمج بمحافظة الإسماعيلية، وتوصلت الدراسة بالإجماع على أن قرار الدمج 252 لسنة 2017 لم يكن مستوفياً لكل الشروط المطلوبة لعملية الدمج من وجهة نظر المعلمين، وفيما يتعلق بآراء المعلمين حول عملية دمج ذوى الإعاقة البسيطة فقد اتجهت غالبية الآراء نحو الموافقة على دمج ذوى الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم العام، وتوفير الفريق التكاملى متعدد التخصصات للأطفال ذوى الإعاقة؛ كما اتجهت غالبية الأراء على رفض النزول بسن الالتحاق إلى خمس سنوات ونصف للطفل المعاق، كما أظهرت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء معلمى الدمج المتخصصين وغير المتخصصين فى التربية الخاصة، كما تناول البحث متطلبات الدمج في ظل قرار 252 لسنة

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.113.2024.1266
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
Volume (113) October 2024
العدد (113) أكتوبر 2024

2017 وأبرزها أن يوفر قرار الدمج جميع السبل والإمكانيات والتجهيزات التى تيسر العملية التعليمية قبل تنفيذه، وتوفير التمويل والمناهج الخاصة، فضلاً عن إبراز إيجابيات وسلبيات قرار الدمج.

هدفت دراسة (محمد وعويضة، 2023) إلى صياغة تصور مقترح لتطبيق أسلوب الدمج في مؤسسات رياض الاطفال في مصر. ولتحقيق هذا الهدف, استخدمت المنهج الوصفي وذلك عن طريق جمع البيانات والمعلومات اللازمة للبحث، من خلال السجلات والوثائق المهمة والدراسات المتعلقة بالبحث, وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج, من أهمها: أن الدمج يحقق مبدأ المساواة بين الطلاب على اختلاف فئاتهم, وأن الفوائد الملحوظة للدمج العام هو أن الطلاب ذوو الاحتياجات الخاصة يشعرون بالتشجيع والمساواة أسوة بإخوانهم العاديين ونتيجة لذلك فان تحصليهم الأكاديمي يكون أفضل من لو درسوا في مدارس خاصة أو معزولة.

هدفت دراسة (بوفرة،2023) الى معرفة اتجاهات معلمي ومعلمات التعليم الابتدائي نحو دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الصفوف الاعتيادية، ومعرفة الفروق في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الصفوف الاعتيادية تبعا لمتغير الجنس والاقدمية المهنية، تكونت العينة من 149 معلما ومعلمة تم اختيارهم بطريقة عشوائية، طبق عليهم مقياس الاتجاه نحو الدمج المدرسي بعد التأكد من خصائصه السيكومترية، وتم الاعتماد في معالجة البيانات على برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وكشفت النتائج إلى أن اتجاهات معلمي التعليم الابتدائي نحو دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الصفوف الاعتيادية ايجابية، كما توصلت إلى عدم وجود فروق في اتجاهات معلمي التعليم الابتدائي نحو دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الصفوف الاعتيادية تبعا لمتغير الجنس، وكذا وجود اختلافات في أن اتجاهات معلمي التعليم الابتدائي نحو دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الصفوف الاعتيادية تبعا لمتغير الأقدمية المهنية.

وفي دراسة قامت بها عوض (2023) والتي كان الغرض منها هو معرفة كيف يساعد مديرو المدارس في دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية. استخدم الباحثون طريقة المسح لجمع المعلومات وإنشاء مقياس لقياس مدى نجاح المدارس في دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة. يتكون المقياس من جزأين: أحدهما يقيس الدعم الإداري والآخر يقيس الدعم الأكاديمي. واستخدم الباحثون عينة مكونة من (130) مديراً لمدارس منطقة الزرقاء التعليمية الأولى. قاموا بجمع وتحليل البيانات. وجدت الدراسة أن هناك مشكلة في توفير البيئة والموارد المناسبة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة للتعلم. كما أظهرت أن المعلمين ليس لديهم التدريب الكافي على كيفية مساعدة الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

هدفت دراسة (الرشيد واخرون،2023) إلى معرفة مستوى تأثير معلم الظل على السلوكيات غير السوية لدى الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس الدمج بمدينة الرياض. ولتحقيق أهداف الدراسة طبق الباحثان المنهج الوصفي المسحي، والمنهج شبه التجريبي، وقام بإعداد أداة (بطاقة ملاحظة)، وطبقت على (336) من مجتمع البحث. وقد توصلت الدراسة الى النتائج الآتية: بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات محور السلوكيات غير السوية التي يمارسها الطالب داخل الفصل لم تظهر مطلقاً بشكل عام، بمتوسط حسابي بلغ (1.73 من 5.00)، وكذلك بلغ المتوسط الحسابي بالنسبة للسلوكيات التي يمارسها الطالب تجاه نفسه (1.33 من 5.00)، كما بلغ المتوسط الحسابي بالنسبة للسلوكيات غير السوية التي يمارسها الطالب خارج الفصل (1.59 من 5.00)، وتشير جميع هذه المتوسطات إلى (مطلقاً) في أداة الدراسة، مما يوضح ندرة هذه السلوكيات. وأشارت الدراسة إلى أن حجم التأثير لجميع السلوكيات غير السوية سواء التي يمارسها الطالب داخل الفصل أو تجاه نفسه أو خارج الفصل بلغت 0.8 فأكثر، مما يدل على وجود تأثير إيجابي لمعلم الظل في السلوكيات غير السوية لدى الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة من وجهة نظر المعلمين في مدينة الرياض. كما أوصت الدراسة بعدد من التوصيات من أهمها: ضرورة توفير برامج التدريب الخاصة بمعلمي الظل نحو كيفية التعامل مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

المبحث الثالث : الطريقة والإجراءات:

منهج الدراسة:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لقياس دور قانون الدمج الفلسطيني في الحد من فقدان فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في مديرات التربية والتعليم ، وذلك لملاءمته لطبيعة هذه الدراسة.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.113.2024.1266
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
Volume (113) October 2024
العدد (113) أكتوبر 2024

مجتمع الدراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين في أقسام التربية الخاصة في مديرات التربية والتعليم في الضفة الغربية ، والبالغ عددهم (60) موظفاً وموظفة.

عينة الدراسة :

تكونت عينة الدراسة من العاملين في قسم التربية الخاصة في مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل تم اختيارهم بطريقة العينة القصدية والبالغ عددهم (15) موظف وموظفة أي ما نسبته (25%) من مجتمع الدراسة ، والجدول الآتي رقم (1) يبين توزيع أفراد العينة :

جدول رقم (1): توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة

المتغيرات	البدائل	العدد
الجنس	ذكر	6
	أنثى	9
المؤهل العلمي	دبلوم	2
	بكالوريوس	7
	ماجستير فاعلي	6
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	2
	من 5-10 سنوات	5
	أكثر من 10 سنوات	8
المسمى الوظيفي	رئيس قسم	3
	مشرفي تعليم جامع	5
	اداري	3
	مشرف تربية خاصة	4

أداة الدراسة:

للإجابة عن أسئلة الدراسة، قام الباحثان ببناء استبانة مكونة من قسمين، حيث تضمن القسم الأول معلومات عامة عن المستجيب وهي: الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة ، المسمى الوظيفي أما القسم الثاني فقد تضمن أربعة مجالات: : المجال الاول : آلية عمل قسم التربية الخاصة مع قانون الدمج ، و المجال الثاني انعكاس قانون الدمج الفلسطيني على تكافؤ الفرص في التعليم ، والمجال الثالث معيقات تطبيق قانون الدمج الفلسطيني الخاص بالحق بالتعليم ، المجال الرابع تفعيل اليات تطبيق قانون الدمج الفلسطيني ، وكل مجال يتكون من (10) فقرات، أصبحت الاستبانة في صورتها نهائية مكونة من (40) فقرة.

صدق الأداة: للتحقق من صدق أداة الدراسة, تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والبالغ عددهم (7) محكمين.

ثبات الأداة: تم التحقق من ثبات أداة الدراسة، باستخدام معادلة الثبات كرونباخ ألفا للأداة ككل حيث بلغت قيمة معامل الثبات (89%) وهي قيمة ثبات مرتفعة، مما يشير إلى أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات، وهذا يعطي الباحثان مؤشراً على أن المقياس يحقق الأهداف التي وضع من أجله.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.113.2024.1266
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
Volume (113) October 2024
العدد (113) أكتوبر 2024

المبحث الرابع : النتائج والتوصيات :

نتائج الدراسة

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ما مدى فاعلية قانون الدمج الفلسطيني في الحد من فقدان فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في قسم التربية الخاصة في مديريات التربية والتعليم ؟

للإجابة عن هذا السؤال، قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الاستبانة التي تعبر عن مدى فاعلية قانون الدمج الفلسطيني في الحد من فقدان فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في قسم التربية الخاصة في مديريات التربية والتعليم والجدول (2) يوضح ذلك.

جدول (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد حول مدى فاعلية قانون الدمج الفلسطيني في الحد من فقدان فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في قسم التربية الخاصة في مديريات التربية والتعليم

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	المجال الاول : آلية عمل قسم التربية الخاصة مع قانون الدمج	4.14	0.21	مرتفعة
2	المجال الثاني : انعكاس قانون الدمج الفلسطيني على تكافؤ الفرص في التعليم	4.36	0.38	مرتفعة
3	المجال الثالث : معيقات تطبيق قانون الدمج الفلسطيني الخاص بالحق بالتعليم	3.44	0.54	متوسطة
4	المجال الرابع : تفعيل اليات تطبيق قانون الدمج الفلسطيني	4.44	0.36	مرتفعة
	الدرجة الكلية	**4.09**	**0.30**	**مرتفعة**

ويلاحظ من الجدول (2) أن متوسطات الدرجة الكلية لاستجابات عينة الدراسة على مجالات مدى فاعلية قانون الدمج الفلسطيني في الحد من **فقدان** فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في قسم التربية الخاصة في مديريات التربية والتعليم تراوحت ما بين (3.44- 4.44) فيما بلغ المتوسط الكلي (4.09) أي بدرجة مرتفعة كما يتبين أن أعلى متوسط حسابي لمجال تفعيل اليات تطبيق قانون الدمج الفلسطيني . بمتوسط حسابي وقدرة (4.44) أي بدرجة مرتفعة بينما كانت أدنى المتوسطات لمجال معيقات تطبيق قانون الدمج الفلسطيني الخاص بالحق بالتعليم بمتوسط حسابي (3.44) وجاء بدرجة متوسطة .

ويعزو الباحثان هذه النتيجة الى ان قسم التربية الخاصة تهتم بشكل كبير في تطبيق قانون الدمج وخصوصا انه اصبح هنالك كوادر مؤهلة وفاعلة تشرف على اقسام التربية الخاصة في المديرات بشكل عام اضافة الى ان العقبات التي تواجههم كبيرة ويسعون الى تذليل العقبات التي تواجههم وخصوصاً ان هذا الموضوع في الضفة الغربية بشكل عام حديث نسبياً وتدريجا يمكن تقديم حلول بناء على التدرج في تطبيق القانون حتى لا يكون هنالك اخطاء كبيرة ويتم الابتعاد عن الاخطاء المتوقعة .

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول: ما مستوى آلية عمل قسم التربية الخاصة مع قانون الدمج كما يراها العاملون في قسم التربية الخاصة في مديريات التربية والتعليم ؟

للإجابة عن هذا السؤال، قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الاستبانة التي تعبر عن مستوى آلية عمل قسم التربية الخاصة كما يراها العاملون في قسم التربية الخاصة في مديريات التربية والتعليم وهي مرتبة تنازليا كما هو موضح في الجدول (3)

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.113.2024.1266
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
Volume (113) October 2024
العدد (113) أكتوبر 2024

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجال آلية عمل قسم التربية الخاصة مع قانون الدمج

رقم الفقرة	ترتيب الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
10	1	يأخذ قسم التربية الخاصة التصرف الى ما يلزم لاستكمال جمه المعلومات حول المشكلات .	4.93	0.25	مرتفعة
6	2	يوفر القسم الخدمات التربوية المناسبة للطلبة ذوي الاعاقة	4.61	0.51	مرتفعة
4	3	يلتزم قسم التربية الخاصة بالحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بذوي الاعاقة .	4.46	0.51	مرتفعة
9	4	يتولى قسم التربية الخاصة النظر في المشكلات التي تواجهه دمج الاشخاص ذوي الاعاقة .	4.46	0.51	مرتفعة
1	5	يستجيب قسم التربية الخاصة بالسرعة الممكنة لشكاوي اسر ذوي الاعاقة .	4.21	0.41	مرتفعة
7	6	يستقطب القسم كفاءات تربوية متخصصة لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الاعاقة .	3.93	0.96	مرتفعة
2	7	يتعاون قسم التربية الخاصة مع المؤسسات ذات الصلة بذوي الاعاقة .	3.81	0.67	مرتفعة
5	8	يعمل القسم حل القضايا العالقة قبل الاحالة على الاطار التربوي المناسب للأشخاص ذوي الاعاقة .	3.81	0.94	مرتفعة
8	9	تستخدم القسم التقنيات والتكنولوجيا الحديثة لمساعدة الاشخاص ذوي الاعاقة .	3.73	0.45	مرتفعة
3	10	تتبادل اقسام التربية الخاصة في دوائر التربية المختلفة في محافظة الخليل المعلومات حول الاشخاص ذوي الاعاقة .	3.53	0.63	متوسطة
		الدرجة الكلية	**4.14**	**0.21**	**مرتفعة**

يلاحظ من الجدول (3) أن المتوسط الحسابي الكلي لمجال آلية عمل قسم التربية الخاصة مع قانون الدمج بلغ (4.14) بانحراف معياري (0.21) وهذا يدل على أن آلية عمل آلية عمل قسم التربية الخاصة مع قانون الدمج جاءت بدرجة مرتفعة، حيث كانت الفقرة (يأخذ قسم التربية الخاصة التصرف الى ما يلزم لاستكمال جمع المعلومات حول المشكلات) أكثر الفقرات أهمية بمتوسط حسابي (4.93) بانحراف معياري (0.25) بينما كانت الفقرة (تتبادل اقسام التربية الخاصة في دوائر التربية المختلفة المعلومات حول الاشخاص ذوي الاعاقة) أقل الفقرات أهمية بمتوسط حسابي (3.53) بانحراف معياري (0.63).

ويعزو الباحثان هذه النتيجة جميع الفقرات الخاصة بمجال آلية عمل قسم التربية الخاصة مع قانون الدمج جاءت بدرجة مرتفعة لان اقسام التربية الخاصة تعمل كخلية نحل وضمن برامج ارشادية من قبل وزارة التربية والتعليم وبمهنية عالية وبكل شفافية باستثناء فقرة (تتبادل اقسام التربية الخاصة في دوائر التربية المختلفة المعلومات حول الاشخاص ذوي الاعاقة) وذلك لخصوصية المدارس والحالات واختلافها في كل مديرية اضافة الى الحفاظ على سرية المعلومات للمديرية الواحدة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني: ما مدى انعكاس قانون الدمج الفلسطيني على تكافؤ الفرص في التعليم كما يراها العاملون في قسم التربية الخاصة في مديريات التربية والتعليم ؟

للإجابة عن هذا السؤال، قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الاستبانة التي تعبر عن مدى انعكاس قانون الدمج الفلسطيني على تكافؤ الفرص في التعليم كما يراها العاملون في قسم التربية الخاصة في مديريات التربية والتعليم وهي مرتبة تنازليا كما هو موضح في الجدول (4).

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.113.2024.1266
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
Volume (113) October 2024
العدد (113) أكتوبر 2024

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجال انعكاس قانون الدمج الفلسطيني على تكافؤ الفرص في التعليم

رقم الفقرة	ترتيب الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	1	ينطلق قانون الدمج الفلسطيني من منطلق حاجة الاشخاص ذوي الاعاقة	4.61	0.51	مرتفعة
3	2	استقلالية قانون الدمج الفلسطيني يزيد من تكافؤ الفرص في التعليم .	4.61	0.51	مرتفعة
5	3	يسمح قانون الدمج الفلسطيني بإحالة الاشخاص ذوي الاعاقة الى مراكز متخصصة حسب الحاجة .	4.53	0.51	مرتفعة
6	4	قانون الدمج الفلسطيني يميز بين فئات التربية الخاصة التي تستحق الدمج .	4.53	0.51	مرتفعة
7	5	الاجراءات الادارية المتاحة للقسم تسهل عملية الدمج	4.46	0.51	مرتفعة
4	6	يتيح قانون الدمج الفلسطيني لقسم التربية الخاصة بمراقبة سير عمل آلية الدمج .	4.33	0.48	مرتفعة
9	7	يحق لقسم التربية الخاصة الاعتراض على محتوى المناهج الخاصة بالحالة	4.33	0.48	مرتفعة
2	8	يتم متابعة الاشخاص ذوي الاعاقة باستمرار	4.26	0.45	مرتفعة
10	9	لدى قسم التربية الخاصة الصلاحية بالاعتراض على وضع الحالة في غير مكانها .	4.06	0.96	مرتفعة
8	10	يتم رفع توصيات الحالة الصادرة من المختصين الى المعنين	3.93	0.71	مرتفعة
		الدرجة الكلية	**4.36**	**0.38**	**مرتفعة**

يلاحظ من الجدول (4) أن المتوسط الحسابي الكلي لمجال انعكاس قانون الدمج الفلسطيني على تكافؤ الفرص في التعليم بلغ (4.36) بانحراف معياري (0.38) وهذا يدل على أن انعكاس قانون الدمج الفلسطيني على تكافؤ الفرص في التعليم جاءت بدرجة مرتفعة، حيث كانت الفقرة (ينطلق قانون الدمج الفلسطيني من منطلق حاجة الاشخاص ذوي الاعاقة) أكثر الفقرات أهمية بمتوسط حسابي (4.61) بانحراف معياري (0.51) بينما كانت الفقرة (يتم رفع توصيات الحالة الصادرة من المختصين الى المعنين) أقل الفقرات أهمية بمتوسط حسابي (3.93) بانحراف معياري (0.71).

يرى الباحثان ان هنالك اثر واضح للقانون الفلسطيني في الحد من **فقدان** فرص الحق في التعليم ويتضح ذلك من حاجة الاشخاص ذوي الاعاقة واهتمام كبير من قبل العاملون في الوزارة التربية والتعليم الفلسطينية في تطبيق قانون الدمج الفلسطيني وخصوصا ان هنالك اجتماعات شهرية تنعقد في مختلف المديرات في جميع المحافظات حول قانون الدمج الفلسطيني وشموليته للفئات القابلة للتعلم بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني والجامعات الفلسطينية واولياء الامور .

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث: ما مستوى معيقات تطبيق قانون الدمج الفلسطيني في الحد من فقدان فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في قسم التربية الخاصة في مديريات التربية ؟

للإجابة عن هذا السؤال، قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الاستبانة التي تعبر عن معيقات تطبيق قانون الدمج الفلسطيني في الحد من فقدان فرص الحق في التعليم وهي مرتبة تنازليا كما هو موضح في الجدول (5).

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.113.2024.1266
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
Volume (113) October 2024
العدد (113) أكتوبر 2024

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجال معيقات تطبيق قانون الدمج الفلسطيني الخاص بالحق بالتعليم

رقم الفقرة	ترتيب الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
4	1	انتفاص أي بند من بنود قانون الدمج الفلسطيني يعيق عملية الدمج برمتها .	4.13	0.35	مرتفعة
6	2	اعتراض اولياء امور الطلبة من غير ذوي الاعاقة يعيق تطبيق الدمج .	3.93	0.96	مرتفعة
8	3	قلة الكادر المتخصص في التربية الخاصة يعيق تطبيق قانون الدمج .	3.86	0.74	مرتفعة
7	4	النقص في الامكانيات المتوفرة تعيق تطبيق قانون الدمج	3.66	1.29	متوسطة
10	5	تدخل بعص المؤسسات التي تعني بالتربية الخاصة قد تعيق تطبيق القانون	3.46	1.06	متوسطة
9	6	قلة ثقة اولياء الامور بكفاءة عمل قسم التربية الخاصة	3.26	1.03	متوسطة
2	7	يفتقر قانون الدمج الفلسطيني الى تغطية العديد من فئات التربية الخاصة	3.13	0.83	متوسطة
3	8	قلة المعرفة لدى اولياء الامور حول قانون الدمج الفلسطيني تستبعد الكثير من الحالات	3.13	0.91	متوسطة
1	9	قانون الدمج الفلسطيني ينقصه آليات التطبيق الفعلي	3.01	1.01	متوسطة
5	10	العاملون في قسم التربية الخاصة ينقصهم الوعي الكافي لتطبيق قانون الدمج الفلسطيني .	2.81	0.94	متوسطة
		الدرجة الكلية	**3.44**	**0.54**	**متوسطة**

يلاحظ من الجدول (5) أن المتوسط الحسابي الكلي لمجال مستوى معيقات تطبيق قانون الدمج الفلسطيني الخاص بالحق بالتعليم بلغ (3.44) بانحراف معياري (0.54) وهذا يدل على أن مستوى معيقات تطبيق قانون الدمج الفلسطيني الخاص بالحق بالتعليم جاءت بدرجة متوسطة، حيث كانت الفقرة (انتفاص أي بند من بنود قانون الدمج الفلسطيني يعيق عملية الدمج برمتها) أكثر الفقرات أهمية بمتوسط حسابي (4.13) بانحراف معياري (0.35) بينما كانت الفقرة (العاملون في قسم التربية الخاصة ينقصهم الوعي الكافي لتطبيق قانون الدمج الفلسطيني) أقل الفقرات أهمية بمتوسط حسابي (2.81) بانحراف معياري (0.94).

يرى الباحثان ان هنالك اتفاق من قبل العاملين في اقسام التربية الخاصة على ان قانون الدمج واضح و قد لا تواجهه عقبات محددة وانما هنالك عقبات تعزى من قبل العاملين الى خارج اقسام التربية الخاصة مما يفسر بان العاملين لا زالوا بحاجة الى دورات تدريبية حول كيفية التعامل مع عملية الدمج برمتها وان بعضهم غير متخصص بشكل كامل في التربية الخاصة مما يجعله غير قادر على تحديد العقبات بدقة .

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الرابع: ما درجة تفعيل اليات تطبيق قانون الدمج الفلسطيني في الحد من فقدان فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في قسم التربية الخاصة في مديريات التربية ؟

للإجابة عن هذا السؤال، قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الاستبانة التي تعبر درجة تفعيل اليات تطبيق قانون الدمج الفلسطيني وهي مرتبة تنازليا كما هو موضح في الجدول (6).

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.113.2024.1266
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
Volume (113) October 2024
العدد (113) أكتوبر 2024

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجال درجة تفعيل اليات تطبيق قانون الدمج الفلسطيني

رقم الفقرة	ترتيب الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
9	1	زيادة عدد العاملين في القسم	4.73	0.45	مرتفعة
2	2	ايفاد عاملين لديها للخارج لاكتساب الخبرات حول اليات تطبيق الدمج .	4.66	0.46	مرتفعة
1	3	اعداد كادر متخصص في الدمج يساهم في تعفيل دور قسم التربية الخاصة ,	4.53	0.51	مرتفعة
6	4	تعاون الجهات المختصة بتسيير آلية الدمج يفعل دور القسم .	4.46	0.51	متوسطة
5	5	تأهيل وتدريب المشرفين للتعامل مع اليات الدمج .	4.41	0.51	متوسطة
7	6	توعية العاملين في المدارس بمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة	4.41	0.51	متوسطة
3	7	استخدام نظام أعلامي متطور للنشر حول أساليب الدمج يطور من عمل القسم	4.33	0.81	متوسطة
4	8	زيادة مستوى الدمج للحالات الخاصة يساهم في تحقيق تكافئ الفرص ,	4.33	0.48	متوسطة
8	9	توضيح قانون الدمج الفلسطيني لجميع أسر اطفال المدارس يسهم في الدمج .	4.26	0.45	متوسطة
10	10	توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في التوعية بآليات تطبيق الدمج .	4.26	0.45	متوسطة
		الدرجة الكلية	**4.44**	**0.36**	**مرتفعة**

يلاحظ من الجدول (6) أن المتوسط الحسابي الكلي لمجال تفعيل اليات تطبيق قانون الدمج الفلسطيني .بلغ (4.44) بانحراف معياري (0.36) وهذا يدل على أن درجة تفعيل اليات تطبيق قانون الدمج الفلسطيني ، حيث كانت الفقرة (زيادة عدد العاملين في القسم) أكثر الفقرات أهمية بمتوسط حسابي (4.73) بانحراف معياري (0.45) بينما كانت الفقرة (توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في التوعية بآليات تطبيق الدمج) أقل الفقرات أهمية بمتوسط حسابي (4.26) بانحراف معياري (0.45).

ويفسر الباحثان هذه النتيجة بان العاملين في اقسام التربية الخاصة في مديرات التربية والتعليم لا زال جزء كبير من الاشخاص غير المتخصصين في التربية الخاصة اضافة الى ان هنالك حاجة للمزيد من العاملين في اقسام التربية الخاصة والمزيد من المشرفين في التربية الخاصة وكذلك هنالك نقص خاد في خبرات مؤهلة لتفعيل دور اليات تطبيق القانون الفلسطيني في الدمج .

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الخامس :

5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول مدى فاعلية قانون الدمج الفلسطيني في الحد من فقدان فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في قسم التربية الخاصة في مديريات التربية وفقا لمتغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي).

أولاً الجنس.

ولاختبار متغير الجنس، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مدى فاعلية قانون الدمج الفلسطيني في الحد من **فقدان** فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في قسم التربية الخاصة ، ولاختبار دلالة الفروق وفقاً لمتغير الجنس فقد استخدم اختبار "ت" كما هو موضح في الجدول (7).

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.113.2024.1266
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
Volume (113) October 2024
العدد (113) أكتوبر 2024

جدول (7): نتائج اختبار "ت" مدى فاعلية قانون الدمج الفلسطيني في الحد من فقدان فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في قسم التربية الخاصة وفقاً لمتغير الجنس

المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة"t"	مستوى الدلالة
ذكر	8	4.20	0.36	13	1.501	0.157
أنثى	7	3.97	0.16			

يتبين من الجدول (7) أن قيمة "ت" للدرجة الكلية لمتغير الجنس بلغت (1.501)، بمستوى دلالة (0.157)، وهي أكبر من (0.05)؛ مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) متوسطات استجابات أفراد العينة حول مدى فاعلية قانون الدمج الفلسطيني في الحد من فقدان فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في قسم التربية الخاصة في مديرات التربية والتعليم وفقاً لمتغير الجنس ، الأمر الذي يؤدي الى قبول الفرضية الصفرية الأولى.

يرى الباحثين ان هنالك اتفاق ما بين موظفي القسم بغض النظر عن جنسهم بحكم ان الجنسين تعرضوا الى نفس التدريب ونفس الخبرات والى الية عمل واحدة ومشتركة بين الجنسين .

ثانيا: المؤهل العلمي.

لاختبار هذا المتغير تم استخدم تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للكشف عن دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة حول مدى فاعلية قانون الدمج الفلسطيني في الحد من **فقدان** فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في قسم التربية الخاصة في مديرية التربية والتعليم وفقاً لمتغير المؤهل العلمي كما هو موضح في الجدول (8).

جدول(8): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حول مدى فاعلية قانون الدمج الفلسطيني في الحد من فقدان فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في قسم التربية الخاصة في مديرات التربية والتعليم وفقاً لمتغير المؤهل العلمي:

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة α
بين المجموعات	0.392	3	0.131	1.631	0.239
داخل المجموعات	0.882	11	0.080		
المجموع	1.274	14			

يلاحظ من الجدول (8) أن قيمة (ف) بلغت (1.631) بمستوى دلالة (0.239) وهي أكبر من مستوى الدلالة ≤ (α0.05) مما يعني عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (α≥0.05) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فاعلية قانون الدمج الفلسطيني في الحد من فقدان فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في قسم التربية الخاصة في مديرية التربية والتعليم وفقاً لمتغير المؤهل العلمي.

يرى الباحثين ان هنالك اتفاق ما بين موظفي القسم بغض النظر عن المؤهل العلمي بحكم ان العاملين في القسم يحتكمون الى نفس اليات تطبيق التعامل مع قانون الدمج الفلسطيني .

ثالثاً: سنوات الخبرة.

لاختبار هذا المتغير تم استخدم تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للكشف عن دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة حول مدى فاعلية قانون الدمج الفلسطيني في الحد من فقدان فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في قسم التربية الخاصة في مديرية التربية والتعليم وفقاً لمتغير سنوات الخبرة كما هو موضح في الجدول (9).

جدول(9): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حول مدى فاعلية قانون الدمج الفلسطيني في الحد من فقدان فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في قسم التربية الخاصة في مديرية التربية والتعليم وفقاً لمتغير سنوات الخبرة:

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة α
بين المجموعات	0.962	2	0.481	18.482	0.000

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.113.2024.1266
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
Volume (113) October 2024
العدد (113) أكتوبر 2024

داخل المجموعات	0.312	12	0.026		
المجموع	1.274	14			

يلاحظ من الجدول (9) أن قيمة (ف) بلغت (18.482) بمستوى دلالة (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ≤ (α0.05) مما يعني وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (α ≤ 0.05) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فاعلية قانون الدمج الفلسطيني في الحد من فقدان فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في قسم التربية الخاصة في مديرية التربية والتعليم وفقاً لمتغير سنوات الخبرة.

ولمعرفة مصدر الفروق استخدم اختبار (LSD) للكشف عن مصدر الفروق بين استجابات أفراد العينة حول مدى فاعلية قانون الدمج الفلسطيني في الحد من فقدان فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في قسم التربية الخاصة في مديرية التربية والتعليم وفقاً لمتغير سنوات الخبرة كما هو موضح في الجدول (10)

جدول (10): نتائج اختبار (LSD) للفروق بين استجابات أفراد العينة مدى فاعلية قانون الدمج الفلسطيني في الحد من فقدان فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في قسم التربية الخاصة في مديرية التربية والتعليم وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	من 5-10 سنوات	اكثر من 10 سنوات
أقل من 5 سنوات			
من 5-10 سنوات	0.527500		
اكثر من 10 سنوات	0.450000		

تشير المعطيات الواردة في الجدول (10) أن الفروق كانت بين استجابات العاملين في اقسام التربية الخاصة لصالح ذوي الخبرة من 5-10 سنوات، مقابل ذوي الخبرة أقل من 5 سنوات، الذين كان المتوسط الحسابي لديهم أعلى، وان الفروق كانت لصالح ذوي الخبرة اكثر من 10 سنوات،ـ مقابل ذوي الخبرة أقل من 5 سنوات، الذين كان المتوسط الحسابي لديهم أعلى.

يرى الباحثان ان هذه نتيجة كانت بسبب ان ذوي الخبرة من (5-10) سنوات هما الذين تم تعينهم حديثا ومن المتخصصين في التربية الخاصة بينما ذوي الخبرة اكثر من 10 سنوات كان لديهم اكثر مرونة في التعامل مع القوانين الحديثة القادمة من الوزارة وبتالي هم على قدرة على التعامل مع القوانين بحكم المعرفة وطرق التواصل والعلاقات التي تمكنهم من تطبيق القوانين بطريقة مناسبة .

رابعاً: المسمى الوظيفي

لاختبار هذا المتغير تم استخدم تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للكشف عن دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة مدى فاعلية قانون الدمج الفلسطيني في الحد من فقدان فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في قسم التربية الخاصة في مديرية التربية والتعليم وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي كما هو موضح في الجدول (11).

جدول (11): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) مدى فاعلية قانون الدمج الفلسطيني في الحد من فقدان فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في قسم التربية الخاصة في مديرية التربية والتعليم وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي

مصدر التباين	**مجموع المربعات**	**درجات الحرية**	**متوسط المربعات**	**قيمة "ف" المحسوبة**	**مستوى الدلالة α**
بين المجموعات	0.810	3	0.270	6.400	0.009
داخل المجموعات	0.464	11	0.042		
المجموع	1.274	14			

يلاحظ من الجدول (11) أن قيمة (ف) بلغت (6.400) بمستوى دلالة (0.009) وهي أقل من مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) مما يعني وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (α ≤ 0.05) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول مدى فاعلية قانون الدمج الفلسطيني في الحد من فقدان فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في قسم التربية الخاصة في مديرية التربية والتعليم وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.113.2024.1266
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
Volume (113) October 2024
العدد (113) أكتوبر 2024

ولمعرفة مصدر الفروق استخدم اختبار (LSD) للكشف عن مصدر الفروق بين استجابات مدى فاعلية قانون الدمج الفلسطيني في الحد من فقدان فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في قسم التربية الخاصة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي كما هو موضح في الجدول (12)

جدول (12): نتائج اختبار (LSD) للفروق بين استجابات أفراد العينة مدى فاعلية قانون الدمج الفلسطيني في الحد من فقدان فرص الحق في التعليم كما يراها العاملون في قسم التربية الخاصة في مديرية التربية والتعليم وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	أداري	رئيس القسم	مشرف تربية خاصة	مشرف تعليم جامع
أداري				
رئيس القسم	0.450000			
مشرف تربية خاصة				
مشرف تعليم جامع				

تشير المعطيات الواردة في الجدول (12) أن الفروق كانت بين استجابات العاملين في قسم التربية الخاصة لصالح ذوي المسمى الوظيفي رئيس قسم ، مقابل ذوي المسمى الوظيفي أداري، الذين كان المتوسط الحسابي لديهم أعلى.

يعزو الباحثان هذه التنحية ان رئيس القسم يخضع الى امتحانات ومقابلات حتى يمكن ترشيحه الى رئاسة القسم وهذا لا يمكن ان يتم الا بموافقة التخصص المطلوب لذلك من يتقدم الى وظيفة رئاسة القسم هو من الاشخاص المتخصصين في التربية الخاصة والذين تمكنوا من المنافسة بين عدد من المتقدمين للوظيفية .

التوصيات :

وفي ضوء هذه النتائج خرج الباحثان بمجموعة من التوصيات والمقترحات من أهمها :

1. تعيين عاملين في اقسام التربية الخاصة المؤهلين والمتخصصين في التربية الخاصة دون غيرهم من غير العاملين .
2. زيادة تبادل الخبرات بين اقسام التربية الخاصة في مديريات التربية والتعليم على المستوى المحلي والدولي .
3. زيادة المشاركة الفعالة بين اقسام التربية الخاصة ومشرفيها في الوزارة وبين الجامعات والمؤسسات الفلسطينية في موضوع الدمج والخروج بتوصيات يمكن تطبيقها في الضفة الغربية.
4. استقطاب الخبرات المتخصصة في موضوع الدمج وارفادها في اقسام التربية الخاصة في مديرات التربية والتعليم

المصادر والمراجع

1. برادلى، ديان، سيزر ومارغريت، سوتمك، وديان .(2011). *الدمج الشامل لذوى الإحتياجات الخاصة (مفهومة وخلفيته النظرية)* ، ترجمة زيدان السرطاوى وعبدالعزيز الشخص وعبدالعزيز عبدالجبار، العين : دار الكتاب الجامعي
2. بوفرة، مختار. (2023). اتجاهات معلمي ومعلمات التعليم الابتدائي نحو دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الصفوف الاعتيادية *Journal of the College of Basic Education*,. 29(118), 856-841 .
3. جريش & ,دنيا سليم حسين. (2023). أراء معلمي مدارس الدمج فى قرار دمج ذوي الإحتياجات الخاصة بمدارس التعليم العام فى ظل قرار الدمج 252 لسنه 2017 .مجلة كلية التربية (أسيوط).
4. الخشرمي، سحر أحمد.(2000). المدرسة للجميع دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية، *مجلة جامعة الملك سعود، الرياض*، م 16، ع 2، 793-842.
5. الخطيب، جمال. (2004).*تعليم الطلبة ذوي الحاجات الخاصة في المدارس العادية*، الأردن، عمان، دار وائل للنشر.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.113.2024.1266
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
Volume (113) October 2024
العدد (113) أكتوبر 2024

6. الرشيد, أحمد و مشاري عبدالله , الحامد ,و الحامد عبدالله. (2023). مستوى تأثير معلم الظل على السلوكيات غير السوية لدى الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس الدمج بمدينة الرياض .*دراسات عربية في التربية وعلم النفس*.342-313 ,(3) *147* ,
7. سيسالم، كمال سالم.(2001). *الدمج في فصول ومدارس التعليم العام*. العين، دار الكتاب الجامعي.
8. شاش، سهير محمد سلامة.(2009). *استراتيجيات التدخل المبكر* والدمج، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق.
9. شاش، سهير محمد سلامة.(2016) . *استراتيجيات دمج ذوي الاحتياجات الخاصة*، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق
10. الشخص، عبد العزيز السيد.(2006). مشروع تطوير برنامج اعداد المعلمين لذوي الاحتياجات الخاصة بكلية التربية في اطار توجهات الدمج، التقرير قبل النهائي، كلية التربية، جامعه عين شمس.
11. عبد الحي، محمد فتحي.(2002). *الاعاقة السمعية وبرنامج اعادة التأهيل*، دار الكتاب الجامعي، العين، الامارات العربية المتحدة.
12. عبد شنبور، أمل، (2013): الدمج الشامل ومفهوم التعليم للطلاب المعوقين في فصول الدمج، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
13. عبدات، روحي مروح. (2010). المشكلات التي تواجه الدمج التعليمي لذوي الإعاقة البصرية في دولة الإمارات العربية المتحدة، سلسلة دراسات واقع الإعاقة في دولة الإمارات، العدد(1)، يونيو(2010)، ص ص1-31.
14. عوض، هيام محسن. (2023). دور الإدارة المدرسية في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة مع طلبة المدارس النظامية في تربية الزرقاء الأولى . *Zarqa Journal for Research & Studies in Humanities*. (2)23 ,
15. القمش، مصطفى نوري، (2011): اضطرابات التوحد الأسباب ـ التشخيص ـ العلاج ـ دراسات عملية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
16. محمد, فادي. و عويضة، فاطمة يسرى. (2023). متطلبات تحقيق الدمج في مؤسسات رياض الأطفال وطرق مواجهتها .*مجلة كلية التربية بالمنصورة*.1468-1439 ,(4) *122* ,
17. منصور، سمية وعواد، رجاء. (2012). تصور مقترح لتطوير نظام دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بمرحلة رياض الأطفال في سورية في ضوء خبرة بعض الدول (دراسة مقارنة)، *مجلة جامعة دمشق*، المجلد (28)، العدد الأول، 301-356.
18. موسى، محمود وجريش دنيا . (2023) الشعور بالتماسك وعلاقته بالتنمر المدرسي على الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة من منظور المعممين. *مجلة كلية التربية ببورسعيد* ،496-529.
19. نوارة، بادي. (2023). التجربة الجزائرية في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المؤسسات التربوية (الأقسام المدمجة أنموذجا .*المجلة العلمية للتربية الخاصة*.93-67 ,(2) *5* ,
20. هارون، صالح عبد الله. (2000). *تدريس ذو الإعاقات البسيطة في الفصل العادي*. دار الزهراء، الرياض.
21. الواقفي، راضي، (2004). *أساسيات التربية الخاصة*. جهينة للنشر والتوزيع، الأردن.
22. وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.(2011) .*سياسة التعليم الجامع* .
23. Hrabéczy, A., Ceglédi, T., Bacskai, K., & Pusztai, G. (2023). How Can Social Capital Become a Facilitator of Inclusion?. *Education Sciences*, 13(2), 109.
24. Iacono, T., Landry, O., Garcia-Melgar, A., Spong, J., Hyett, N., Bagley,K., & McKinstry, C. 2021). A systematized review of co-teaching efficacy in enhancing inclusive education for students with disability. *International Journal of Inclusive Education*, 1-15.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.113.2024.1266
CC BY NC SA

مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
editor@jalhss.com
ISSN Online: 2414-3383
ISSN Print: 2616-3810
Volume (113) October 2024
العدد (113) أكتوبر 2024

25. Jurkowski, S., Ulrich, M., & Müller, B. (2023). Co-teaching as a resource for inclusive classes: teachers' perspectives on conditions for successful collaboration. *International Journal of Inclusive Education*, 27(1), 54-71.
26. Mirici,. H., Gümüş, Ö., & Şentürk, B. (2023). A Systematic Review of the Literature on the Problems and Suggestions for Inclusive Education in Turkey. *Social Justice and Culturally-Affirming Education in K-12 Settings*, 203- 230.
27. Special Needs - Different types of special needs", Aspire People, Retrieved 10-11-2016. Edited.
28. The Editors of Encyclopædia Britannica, "Special Education" ،Encyclopedia Britannica, Retrieved 10-11-2016. Edited.
29. Zelenka, V. (2023). Developing Diverse Inclusive Classrooms and Educational Environments in Higher Education Graduate Programs. *In Elevating Intentional Education Practice in Graduate Programs* (pp. 83-98). IGI Global.